SINAI Journal of Applied Sciences

إدارة الأزمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الفلسفي

السيد عبد المنعم حجازي[١]، محمد أحمد السيد[٢]

١. إدارة أعمال، المعهد العالي للعلوم الإدارية، بلبيس- شرقية، مصر.

٢. قسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية بالعريش، جامعة قناة السويس، مصر.

مقدمة

تمهيد:

يشير الواقع المصري على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي لعدد كبير من القضايا التي تحتاج لمعالجة بدقة وسرعة وكفاءة، ويأتي على رأس هذه القضايا إشكاليات الأزمة الاقتصادية الأمر الذى يؤكد على ضرورة تبنى أسلوباً إدارياً أو أكثر، بحيث يتحد الهدف والوسيلة عند الاستخدام، حيث يعانى الاقتصاد المصرى معوقات تنتظم فى: متاعب حقيقية وجسيمة لكنها قديمة كانت موجودة قبل الثورة، ومستمرة منذ أوائل السبعينيات يمكن إرجاعها إلي: سياسات اقتصادية غير رشيدة استمرت بلا انقطاع حتى قيام ثورة يناير ٢٠١١، ومتاعب اقتصادية نتجت عن الثورة، فمن الطبيعي أن تحدث بعض المتاعب الاقتصادية، وثمة نوع ثالث ليس قديماً ولا يتصل بالثورة، وإنما حدث بعد الثورة بسبب أن الفترة الانتقالية، وعمليات التحول أدت إلى اتخاذ إجراءات وقرارات أعاقت كثيراً إدارة عمليات التنمية الاقتصادية في مصر.

أهمية البحث:

وتتضح أهمية الدراسة الحالية من خلال أهمية موضوعها الذى تتناوله، حيث إنها تتناول الأزمة الاقتصادية التي تعانى منها معظم دول العالم منذ نهايات القرن العشرين، كما أنها تستمد أهميتها من موقع مصر وأهميته في المنطقة العربية، والإسلامية، مع الإيمان بأهميتها لما يعرف بالشرق الأوسط، وما يعانيه الاقتصاد المصري فى ظل تحول ثوري وسياسي أدى لحدوث خلل فى إدارة الاقتصاد المصري، الأمر الذى استرعى انتباهنا لضرورة الكشف عن إشكاليات واقع الأزمة الاقتصادية فى مصر فى ظل أوضاع داخلية وإقليمية، كرست عدداً من الأمور التي ثار من أجلها الشعب وما يزال يراوح، مع التأكيد على بعض الآليات لرؤى الحل.

المشكلة البحثية:

تتباين المؤشرات الاقتصادية في مصر إبان الفترة الانتقالية، وبعد الانتخابات الرئاسية حول حجم خسائر الاقتصاد المصري من جراء ثورة ٢٥ يناير، وتوشك الحقيقة أن تضيع وسط ذلك الزخم، وللكشف عن الحقيقة دون المبالغة في خسائر الاقتصاد المصري بسبب ثورة يناير تؤكد أن الخطأ لم يكن خطأ الثورة ولكن خطأ الثورة المضادة التي أرهبت الناس وتسببت في عمليات القلق للحكومات، وضغوط الأوضاع السياسية غير المستقرة، وحجم الدين الداخلي والخارجي، والتزامات كل منهما. والاضطراب التي أدت لمعاناة الاقتصاد المصري، وبعض السياسات الخاطئة وفى الواقع فإن الاقتصاد المصري لم يكن بحالة جيدة من قبل، ويكفي أن عدد سكان العشوائيات في مصر وصل إلى نسبة ٢٠ مليون نسمة وبلغت نسبة الفقراء في مصر ما يصل إلى ٤٠ % من السكان، وأنه وفقاً للتقديرات الرسمية على اعتبار أن الخسائر تصل إلى ٦٣ مليون جنيه يومياً، ما يعادل ٣٧ مليار جنيه خلال شهري (٢٥ يناير - ٢٥ مارس)، ويمثل هذا الرقم خسارة ما يعادل ٩ أيام من الدخل القومي، ولا يقاس اجتماعياً بما حققته الثورة من حرية وعدالة اجتماعية وكرامة، فالمستقبل الاقتصادي في مصر سيكون أفضل بكثير مما كان عليه في السابق، لأن الحد من الفساد سيوفر مناخاً جاذباً للاستثمارات محلية وأجنبية، كما أن الطريق نحو نهضة اقتصادية حقيقية يظهر في الاستقرار الأمني ووضع حد أدنى للأجور وإعادة هيكلة الإنفاق العام والعمل على الحد من البذخ والإسراف الحكومي ووضع ضوابط صارمة على التعامل في الأسواق.

أهداف البحث:

١-التعرف علي المفهوم العام للأزمة الاقتصادية وطبيعتها.

٢- معرفة تجارب الأزمة الاقتصادية وأساليب مواجهتها.

٣-موقع الأزمة الاقتصادية في النظرية الاقتصادية.- النظريات والقيادات النقدية المفسرة للأزمة في الاقتصاد العالمي.

٤-التعرف علي التداخل بين مفهوم الأزمة الاقتصادية والمفاهيم الأخرى.

منهجية البحث واجراءاته:

حتى تستطيع الدراسة الحالية معالجة مشكلتها وتحقيق أهدافها فإنها تعتمد المنهج الوصفي التحليلي، لوصف الأزمة الاقتصادية في مصر قبل وإبان ثورة الـ ٢٥ من يناير ٢٠١١، وما ترتب عليها، وتحليلها لأجزائها، ومعرفة أسبابها، بغرض الوقوف على نقاط القوة والضعف والتأكيد على نقاط القوة ومحاولة علاج أسباب الضعف، والسير فى طريق التقدم الذى يواجه كثيراً من الصعوبات الاقتصادية التي قد تحد من انطلاق مصر فى طريق وضعيتها الطبيعية داخلياً وإقليمياً وعالمياً، ومن ثم تقوم الدراسة الحالية بوصف دقيق لواقع الأزمة الاقتصادية فى مصر قبل وإبان الثورة، بغرض تقديم تحليل دقيق لهذا الواقع فى ضوء المعطيات المحلية والعالمية.

نتائج البحث ومناقشتها:

شهدت اقتصادات الدول النامية على مدار العقود الثلاثة الماضية أزمات مالية اختلفت في حدتها من دولة لأخرى دفعت بها نحو تبني سياسات إصلاح اقتصادي أوصت بها المؤسسات الدولية متمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الدول الثمانى **G8**. فأحدثت تغيراً وتوسعاً سريعاً مدفوعاً بالعولمة ورفع القيود التنظيمية والتحرر المالي فسجلت تدفقات رؤوس الأموال زيادة حادة واستخدمت الأسواق أدوات مالية جديدة ومتطورة وازدادت سرعة تنفيذ المعاملات المالية زيادة مطردة وعلى الرغم من أن هذه التغيرات كانت مفيدة في مجملها، إلا أنها اقترنت بأزمات متكررة كانت بمثابة ناقوس خطر هدد بتقويض العولمة المالية وأظهر سلبياتها بوضوح، حيث إن حدوث هذه الأزمات قد أثر سلباً على القطاعات المالية والمصرفية في الاقتصادات المالية والمصرفية في الاقتصادات المالية والإقليمية، كما مثلت تهديداً للاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ كأزمة المكسيك عام **1994**، والأزمة الأسيوية عام **1997**، والأزمة الروسية عام **1998**، وأزمة البرازيل في عام **1999**، وأزمتي تركيا والأرجنتين في عامي **2001** و **2002** على التوالي، إضافة لعدد كبير من الأزمات الاقتصادية. كما شكل تكرار هذه الأزمات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام وترجع أسباب ذلك إلى أن الآثار السلبية كانت خطيرة وحادة هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، فضلاً عن انتشار آثار عدوى هذه الأزمات لتشمل دولاً أخرى، نتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول واندماجها في منظومة التجارة العالمية، وإزاء ذلك لم تقف المؤسسات الدولية، ومجموعة الثماني **G8** مكتوفة الأيدي حيال تلك الأزمات، ولا سيما أن تلك المؤسسات والدول تتبنى تسارع خطى العولمة الاقتصادية وتشجيعها، ومما لاشك فيه أن هذه الأزمات تؤثر على العولمة، وتمثل رصيداً حقيقياً لمناهضي سياسات الإصلاح الاقتصادي والعولمة.

ماهية الأزمة وأبعادها:

أصبحت قضية التعرض للأزمات جزءاً من طبيعة الأشياء، أي أنها مسألة اعتيادية تواجه كافة النظم البشرية في جوانبها السياسية والاجتماعية والنفسية والإدارية والاقتصادية، مما أدى لتعدد مفاهيم الأزمة وتنوع أبعادها، وأصبحت تداعياتها مكلفة ومثيرة للاضطراب في العديد من دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، فقدم كل مجال من مجالات العلوم تعريفاً خاصاً للأزمة يعطيها صفة التفرد والتمييز، ولكي تتضح درجة تعقيد الأزمات والحاجة النظرية لإدارتها، نورد هنا مفهوم الأزمة. تشير الأدبيات الاقتصادية العربية إلى مفهوم الأزمة بأنه الضيق والشدة والقحط **(منظور،١٩٧٣)**، في حين عرفت الأدبيات الإنجليزية مفهوم الأزمة **crisis** بأنه نقطة التحول إلى الأحسن أو الأسوأ في لحظة مصيرية أو زمن مهم **(البعلبكى، ١٩٧٦)**.

وينحدر المفهوم الإنجليزي للأزمة من أصل أغريقي **Kritneir** فقد أستخدم الفيلسوف والمؤرخ الأغريقي القديم "ثيوديوس"، مفهوم الأزمة أكثر من مرة في مؤلفه "حرب البيلوبونيز" **(حرب نشبت بين اثينا واسبرطة فى المدة من (٤٣١) ق.م الى (٤٠٤) ق.م)** للدلالة على حدوث منعطفات حاسمة في مسار هذه الحرب، وفيه عرف الأزمة كموقف بأنه لحظات دقيقة تسبق الموت تتجلى بها بصيرة الإنسان ليرى طبيعة الأشياء وقد تجردت من زخرفها، فالأزمة على هذا النحو أصبحت تعني تلك النقطة الحرجة أو اللحظة التي يتحدد عندها مصير تطورها أما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ، وهي بمدلولها الواسع ليس إلا نتاجاً طبيعياً لعملية التفاعل الحيوي بين طرفي علاقة أإنسانية ما، عندما تصل عناصر التوتر إلى مرحلة تنذر بالأنفجار

(العنـزى، ٢٠٠٤). كمـا ورد مفهـوم الأزمـة فـي القاموس الفرنسي – **Grand Larusse** بأنها "حركة سريعة أو تجل عنيف للأحداث يتولد ازاءه احساس في ضرورة البحث الشاق لاتخاذ قرار معين بصدده" **(Larusse, 1961)**. والأزمة في المفهوم الصيني للأزمة هي دلالة الخطر والفرصة على أنها "فعل يهدف إلى توقف أو انقطاع نشاط من الأنشطة، وزعزعة استقرار بعض الأوضاع بهدف إحداث شيء من التغيير في ذلك النشاط لصالح مدبره"، وقد برع الفكر الصيني في نحت مفهوم الأزمة إذ ينطقونه **Wetgl** وهي كلمتان تدل الأولى على الخطر، والثانية تدل على الفرصة التي يمكن استثمارها وتكمن براعة القيادة في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما ما تحمله من مخاطر لفرصة اطلاق القدرات الإبداعية التي تستثمر الأزمة كفرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة **(كولوم، ١٩٩١)**.

وتجسيداً لهذا المفهوم عكفت الصين على استغلال طاقاتها البشرية الهائلة التي يصل تعدادها أكثر من ١,٣١٦ مليار نسمة، والتي تمثل خمس سكان العالم في تحقيق معجزة اقتصادية، رغم ما عرفته من كوارث وازمات، لتصبح من أهم المراكز الصناعية في العالم والتي تغرق منتجاتها اسواق العالم، لما اتسمت به هذه المنتجات من جودة مناسبة وسعر رخيص، مما دفع الولايات المتحدة الامريكية -بعد أن عجزت عن إقصاء الصين عن النموذج الشمولي في إدارة الدولة-، إلى توسيع عدد الشركات الصناعية الأمريكية وإلى نقل خطوط إنتاجها إلى الصين الاستفادة من مزاياها النسبية العديدة، وأهمها رخص الايدي العاملة ومهارتها المرتفعة، وسيل الاستثمارات الاجنبية، وبفضل شبكة المناطق الاقتصادية الحرة المقامة على طول الواجهة البحرية، اصبحت الصين قوة تصديرية مدهشة اذهلت العالم بتربعها على رأس المصدرين العالميين للمنسوجات والالبسة والاحذية والمنتجات الالكترونية والالعاب، فبلغ الفائض التجاري لبكين عام ٢٠٠٥ نحو ١٠٠ مليار دولار، وغزت منتجاتها سوق الولايات المتحدة التي اصيبت بخلل في ميزانها التجاري، وكان هذا الانطلاق التصديري له أثر بالغ في انطلاق النمو على مدى عقدين من الزمن ليصل إلى ٩,٤% سنوياً عام ٢٠٠٦ مقابل ١,٨% لفرنسا **(شانجتاى، ٢٠٠٨)**، من الملاحظ، أن مفاهيم الأزمة تتباين حسب بعدها، فالأزمة لها أبعاد سياسية دولية واجتماعية ونفسية وثقافية وادارية واقتصادية فتعددت هذه المفاهيم، واختلفت في بعض الجوانب واتفقت في جوانب اخرى، ففي إطار السياسة الدولية، حيث الأزمات تلازم العلاقات الدولية المعاصرة بشكل متلاحق على نحو جعل من هذه الأزمات ظاهرة متكررة تفرض نفسها على كل من صناع السياسة الخارجية، ومراقبي ومحللي العلاقات الدولية. ويمكن ملاحظة ذلك ما بين سطور خطابات الرئيس الأمريكي الأسبق "دوايت ايزنهاور"، حيث ورد في الجزء الثاني من مذكراته عن الأزمات، "إن العالم قد شهد ومنذ تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ بشكل يكاد يكون يومياً أزمة دولية صغرى وكبرى" أما الرئيس الأمريكي "نيكسون" فنراه متفقاً مع "ايزنهاورد" ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قوله "أن الحياة أزمة تلو أخرى وكذلك السياسة" وليس الرؤساء فقط من لهم هذا الرأي وإنما من دونهم من وزراء، فوزير الخارجية الأمريكي الأسبق "دين راسك" في عام ١٩٩٦ في شهادته أمام إحدى لجان مجلس الشيوخ" إن العالم قد شهد منذ ١٩٦١ إلى منتصف ١٩٦٦ سبعاً وأربعين أزمة دولية **(شومان، ٢٠٠١)**.

أما الخبراء المهتمون بالسياسة الدولية فلم يكتفوا بالإشارة للأزمة بل عرفوها، فالخبير السياسي **Coral Bell** يعرف الأزمة بأنها المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع إلى الحد الذي تهدد فيه بتغير طبيعة العلاقات القائمة **(محمد، ١٩٨٧)**، فالأزمة وفق هذا المعنى تنشأ نتيجة خلل في العلاقات بين الجماعات أو الدول، أو خروج إحداهما عن اتفاقيات قائمة مع غيرها، مع حدوث ردود افعال سلبية من جانب الطرف الذي مس هذا الخلل مصالحه. والأزمة لدى علماء الاجتماع، تعزى إلى عدم المساواة الاجتماعية، ونقص الدوافع والحوافز، وتحدي السلطة، وفشل الرقابة والتحكم، وزيادة الفردية، أو انهيار نظام الاسرة، وتدهور المجتمع، لتصبح الأزمة ابتلاء واختبار للفرد ليعيد النظر في اسلوب حياته ويسبر غور الاحداث **(الحملاوى ،١٩٩٥)**.

ويؤكد علماء التاريخ، على أسباب أخرى للأزمات منها تراكم عوامل عدم الانسجام بين عناصر المجتمع، مثل تجاوز السلطة العسكرية لاختصاصها أو الافراط في استخدام التكنولوجيا دون ضوابط وما إلى ذلك، وثمة نظرية لـ "توينبي" في تفسير التاريخ البشري ترى أن الأنظمة الاجتماعية تتعرض لجملة تحديات بمستويات متباينة، تستلزم استجابات مناسبة **(العكيلى، ١٩٩١)**.

ثانياً: التداخل بين مفهوم الأزمة والمفاهيم الاخرى

بغية التوصل إلى معنى واضح ومحدد المعالم للأزمة، ينبغي التمييز بينها وبين المفاهيم الاخرى المقاربة لها والمتداخلة معها، فالتداخل الشديد بين مفهوم الأزمة والعديد من المفاهيم الاخرى ذات الارتباط القوي بها، كالصراع والحادثة والمشكلة والكارثة والطفرة، ويترتب عليه خلل في المعالجات الادارية للتعامل مع كل منها، بسبب غياب التشخيص السليم

للظواهر التي يواجهها الجهاز المسؤول، وعليه يتطلب وجود الأزمة توفر شرطين:

١- يجب أن يتعرض النظام الاقتصادي كله لتأثير شديد تختل معه وحدته بالكامل.

٢- تصبح الافتراضات والمسلمات التي يؤمن بها متخذي القرار موضعاً للتحدي لدرجة أن يظهر لها بطلان هذه الافتراضات، وتدفعهم إلى اتخاذ أساليب دفاعية تجاه هذه الافتراضات، ومعنى ذلك أن الأزمة في جوهرها تهديد مباشر وصريح لاستقرار النظام الاقتصادي أو بقاء الشركات واستمرار كيانها.

وثمة تناول للأزمة، كمقولة فلسفية، يعالجها على أساس أنها الدرجة القصوى لاحتدام التناقضات بين عناصر النظام الاقتصادي وبيئته **(حسن،٢٠٠٦)**، فإذا كان البحث النظري في النمو الاقتصادي مجهود يبذل لإيجاد علاقة مستقرة بين الإنتاج الكلي وأرصدة المدخلات المادية والمعارف التكنولوجية **(الامم المتحدة ، ٢٠٠٣)**، فإن مفهوم الأزمة بالنسبة لمفهوم النمو هو فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي السابق، وانخفاض في الإنتاج بحيث يكون النمو الفعلي هو أدنى من النمو الاحتمالي (**أرنولد، ١٩٩٢**). ويتفق هذا مع رأي "هيرمان ما كليلان"، الذى يعرف الأزمة بأنها ذلك الموقف الذي يخلق انقطاعاً أو تغيراً مفاجئاً في واحد أو اكثر من المتغيرات النظامية **(عرفات ،١٩٨٧)**، ومن الملاحظ، أن عموم الدول النامية تعاني من العديد من المشاكل في إدارة اقتصاداتها، سواء على المستوى الكلي الذي يتضمن السياسات المالية، والسياسات النقدية، وسياسات سعر الصرف وسياسات التجارة الخارجية، وميزان المدفوعات، أو على مستوى الاقتصاد الجزئي تنمية الموارد البشرية، إدارة الموارد، والبيئة، تقليص الفقر والعدالة، إدارة المشاريع العامة، الخصخصة وإعادة هيكلة القطاع العام، وتكمن مشكلة إدارة الاقتصاد في هذه الدول في المجالات الأتية **(كنعان ١٩٩٨)**:

١- هيمنة الجانب السياسي في أتخاذ القرارات الاقتصادية أو عدم قبولها.

٢- تجزئة القرار الاقتصادي بين الوزارات والوكالات دون توفر جهاز لتنسيق النشاطات يستند إلى نظم المعلومات الملائمة والتحليل.

٣- قلة الفرص المتاحة لتنمية وتطوير المهن.

٤- المساءلة غير كافية.

من هنا، ظهرت الحاجة للبحث في المفهوم الإداري للأزمة، والوقوف على أسبابها تمهيداً لإدارتها بالأساليب والوسائل الاقتصادية، وقد تصدى علم الإدارة للأزمة وفاق العلوم الأخرى في إدارتها، وأفرد لها حيزاً أكبر من اهتمامه، إذ عرف الأزمة بأنها حالة أو ظاهرة إدارية غير مستقرة تتميز بدرجة معينة من المخاطرة وعدم التأكد وتقدر بأن هناك تغيراً حاداً يوشك أن يحدث، وأن هذا التغير يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية أو إيجابية غير مرغوبة، ومن هنا، فإن نشوء الأزمات وفقاً للمفهوم الاداري مقروناً بأسباب يوضحها الشكل رقم (١)، والتي يمكن ايجازها بالنقاط الآتية **(الخضيرى ١٩٩٥)**:

(١) سوء الفهم:

وينشأ سوء الفهم عادة من خلال جانبين أولهما المعلومات المبتورة وثانيهما التسرع في اصدار القرارات أو الحكم على الامور قبل تبين حقيقتها، ومن هنا يجب على متخذ القرار ان يحرص على الحصول على المعلومات كاملة غير منقوصة أو مبتورة، وأن يعطي لنفسه الوقت الكافي لاتخاذ القرار بنضج وروية.

(٢) سوء الادراك:

يمثل الادراك مرحلة استيعاب المعلومات التي يمكن الحصول عليها والحكم التقديري على الأمور المعروضة وهو بذلك يعد أحد مراحل السلوك الرئيسية، إذ عن طريق هذه المرحلة يتخذ السلوك اتجاهه شكلاً وموضوعاً، لتتم المعالجة في إطارها الجزئي وفي محيطها الكلي، فإذا ما كان هذا الادراك غير سليم، أو نجم عن تداخل في الرؤية، والتشويش سواء المتعمد أم الطبيعي، فإنه يؤدي إلى عدم سلامة الاتجاه الذي اتخذه الإداري "الدولة، مؤسسة، شركة" وبين القرارات المتخذة وإذا تركت نتائج التصرفات السابقة بشكل معين فإنها تؤدي إلى ضغط مولد لانفجار الأزمة.

(٣) سوء التقدير والتقييم:

ينشأ سوء التقدير من خلال جانبين اساسين هما المغالاة في الثقة بالقدرة الذاتية وسوء تقدير الطرف الاخر.

(٤) الإدارة العشوائية:

وهي إدارة تقوم على الجهل وتشجيع الانحراف والتسيب، وتحول الكيان الإداري الذي حدث به إلى كيان (هش) لا يستطيع الصمود أمام أية أزمة.

(٥) الرغبة في الابتزاز:

ويسيطر هذا الباعث على متخذي القرار في الكيان واستغلال مجموعة التصرفات الخاطئة لتصبح مصدراً للتهديد والابتزاز، وتعد الرغبة في الابتزاز من أكثر الاساليب الشائعة في منظمات الاعمال والتي تستخدمها الجهات لخدمتها أو لصنع ازمات في الكيانات الإدارية.

(٦) اليأس:

واليأس في حد ذاته إحدى الأزمات النفسية والسلوكية التي تشكل شبه خطر داهم على متخذ القرار، وأحد بواعث الأزمات واسبابها ذات الطبيعة الخاصة، إذ تسبب أزمة الاحباط حيث يفقد متخذ القرار الرغبة والدافع على العمل والتطوير والتنمية.

(٧) الشائعات:

أهم مصادر الأزمات، وقد تكون المصدر الوحيد إذا إنها اطلقت بشكل معين، وتم توظيفها بشكل معين، ويتم تغير الشائعة باستخدام مجموعة حقائق صادقة قد حدثت فعلاً وملموسة من قطاع كبير من الافراد، وبالتالي يتم احاطتها بهالة من البيانات والمعلومات الكاذبة والمضللة، وإعلانها في توقيت معين، وفي إطار مناخ وبيئة محيطة يتم اعدادها بشكل معين من خلال استغلال حدث معين، وتحدث الأزمة كالأزمات التمويلية والأزمات العمالية عند حدوث شائعة بتخفيض الإداري، وإيقاعه تحت ضغوط نفسية ومادية، الحوافز وتقليل المكافآت أو عدم وجود مرتبات أو الاستغناء عن عدد متزايد من العمال.

(١) **استعراض القوة**: وهو مسبب نشط يتم من جانب كيانات كبيرة لتحجيم الكيانات الصغيرة.

(٢) **الأخطاء البشرية**: هي أكثر الأسباب لنشوء الأزمات سواء في الماضي أو في الحاضر.

ثالثاً: تجارب إدارة الأزمة وأساليب مواجهتها:

بين أطرافها وطبيعة البيئة التي تحيط بها وغيرها من العوامل التي يمكن أن تؤثر على قدرة الدولة أو المنظمة على تكييف نتائج إدارتها للأزمة **(حجازى، ٢٠١٢)**.

وتسعى إدارة الأزمات إلى تحقيق العديد من الأهداف الأساسية من أهمها:- تحقيق استجابة سريعة وفعالة لظروف المتغيرات المتسارعة للأزمة لدرء أخطارها والتحكم فيها واتخاذ القرارات الحاسمة لمواجهتها وتوفير الدعم الضروري لإعادة التوازن في التنظيم إلى حالته الطبيعية.- بناء قدرات المجتمع وقت السلم، وخلق ثقافة وقائية شاملة وقت الأمان وذلك بمشاركة الجميع في منع تكرار الأزمات السابقة بجودة شاملة وخدمة متميزة وتتبع مبتكر وترسيخ مفاهيم التنمية المتواصل

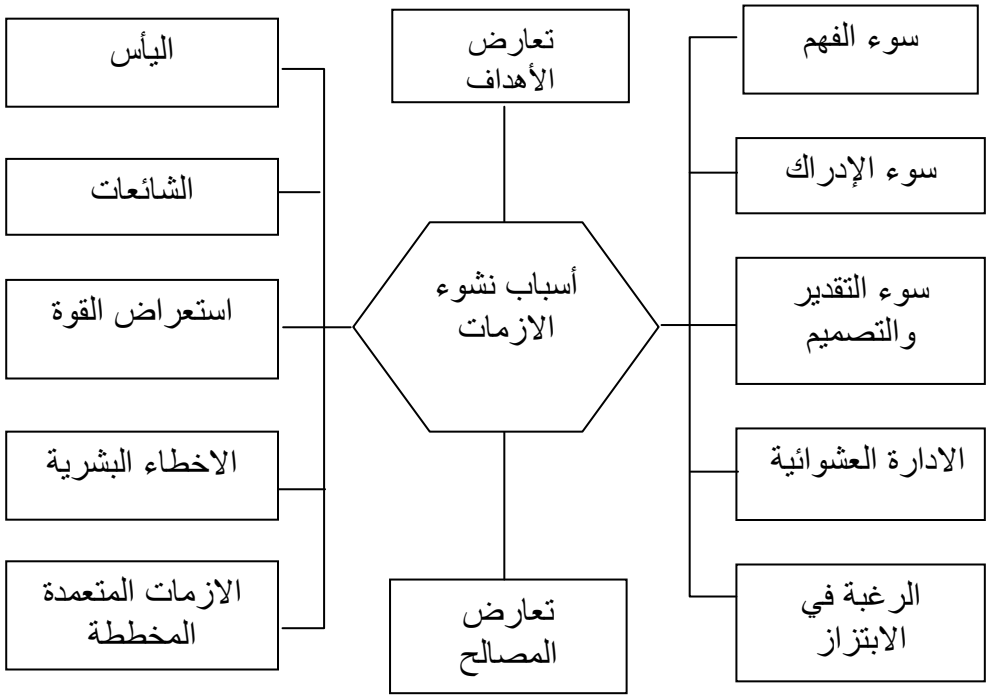

شكل (١): أسباب نشوء الأزمات

المصدر: محسن أحمد الخضيري: إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٥، ص٤٤.

بدءاً من منع المسبب ووقف نزيف الخسائر والاسراع بمعدلات التنمية باستغلال الفرص المتاحة من الأزمة وإعادة البناء والتأهيل لصالح الجميع وسرعة العودة إلى افضل مما كان عليه المجتمع **(العنزى،٢٠٠٤).**

ويتم التمييز كذلك في إطار أهداف إدارة الأزمات بين:

١- أهداف ما قبل وقوع الأزمة:

الاستجابة السريعة للتداعيات التي يمكن ان تؤدي إلى انفجار الأزمة، ومنع التهديد واعادة الاستقرار للنظام الاقتصادي وتحليل انواع الأزمات وتصنيفها ووضع تصور مبدئي للتنبؤ بها وكيفية مواجهتها.

٢-أهداف اثناء الأزمة:

وتقليص اضرارها وتنسيق الجهود وتنظيمها حتى تكون أكثر فعالية في مواجهة الأزمة التحكم في تطورات الأزمة واتخاذ القرارات الحاسمة.

٣- أهداف ما بعد الأزمة:

توفير الدعم الضروري لإعادة التوازن للكيان الذي حدثت فيه إلى وضعه السابق أو إلى وضع أفضل منه، وتوثيق الأزمة وكيفية إدارتها واستخلاص الدروس منها والتي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الأزمات المستقبلية. وبشكل عام تمر معظم الأزمات بخمس مراحل أساسية، وإذا فشل متخذ القرار في إدارة مرحلة من هذه المراحل، فإنه يصبح مسئولاً عن وقوع الأزمة وتفاقم أحداثها وهي:

١-مرحلة اكتشاف إشارات الإنذار

وهي مرحلة اكتشاف إشارات الخطر بوقوع الأزمة، وتظهر تلك الإشارات مبكراً، لأنه عادة ما ترسل الأزمة قبل وقوعها بمدة طويلة سلسلة من إشارات الإنذار المبكر، أو الأعراض التي تنبئ باحتمال وقوع الأزمة، وما لم يوجه الاهتمام لهذه الإشارات فمن المحتمل جداً أن تقع الأزمة.

٢-مرحلة الاستعداد والوقاية:

وفيها تتخذ مجموعة من أساليب الوقاية المطلوبة في مرحلة اكتشاف الخطر، والوقاية تشمل اكتشاف نقاط الضعف والقوة من أجل معالجتها، وعليه يجب أن يتوفر لدى المنظمة استعدادات وأساليب كافية للوقاية من الأزمات.

٣-مرحلة احتواء الأضرار والحد منها:

وتتلخص في إعداد وسائل تحد من الأضرار ومنعها من الانتشار لتمثل الأجزاء الأخرى التي لم تتأثر بعد في المنظمة، وتتوقف هذه المرحلة على طبيعة المشكلة التي وقعت.

٤-مرحلة استعادة النشاط: وتمثل هذه المرحلة إعداد وتنفيذ برامج قصيرة وطويلة الاجل، وتتضمن هذه المرحلة استعادة المعنويات المفقودة.

٥-مرحلة التعلم:

وهي مرحلة تعليم مستمر وإعادة التقييم لتحسين ما تم إنجازه في الماضي، أن التعلم لا يعني تبادل الاتهامات أو القاء اللوم على الغير وتحميله المسؤولية وإنما استخلاص الدروس والعبر من وقوع كارثة أو أزمة وجعلها حافزاً على التقدم والتطور بفاعلية وعمق، فعلى الرغم مما تحمله من درجات المخاطرة وعدم التأكد، نجد أن بعض المسئولين يرون في الأزمات فرصاً لتعزيز ادوارهم كأفراد ومؤسسات.

وفي هذا السياق يمكن اعتبار سياسة الاصلاح التي تبناها الزعيم السابق للاتحاد السوفيتي "غورباتشوف" في التحول نحو اقتصاد السوق، مثال على تبني الإصلاح لمواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة في نظام ما **(سلامة)**، فالأزمة هي لحظة تاريخية حاسمة تدل على تبني الإصلاح لمواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة في نظام ما **(سلامة)**، فالأزمة هي لحظة تاريخية حاسمة تدل على الفرصة التي يمكن استثمارها، وتكمن براعة القيادة في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله من مخاطر إلى فرصة لإطلاق القدرات الإبداعية لا تقبل التلفيق أو الإبطاء للتقدم وتلافي المصاعب والأخطار الناجمة عن عدم الإمساك بتلك اللحظة واستثماره وتأكيداً لهذا المفهوم، استطاعت كل من اليابان وألمانيا تحويل هزيمتها في الحرب العالمية الثانية إلى نفع مستتر، ونجاح أذهل العالم، حيث أدت الشروط المفروضة على دول المحور المنهزمة ومنها اليابان إلى تقليص الإنفاق العسكري، لإخراج اليابان من سباق التسلح العالمي، وإيلاء مهمة الدفاع عنها للولايات المتحدة، الأمر الذي وفر لها مبالغ طائلة وجهت للتنمية، مما أتاح لها تسخير مواردها وإمكانياتها طيلة خمسة عقود متتالية لإحداث طفرات هائلة في التنمية الاقتصادية، وخلق المعجزة التكنولوجية التي أبهرت العالم، وأتاح لها أن تخرج من حقبة الحرب الباردة كدولة ذات اقتصاد هائل، يتفوق على أوربا وينافس الولايات المتحدة الأمريكية، بل أصبحت نموذجاً تطمح إليه وتحاكيه دول جنوب شرق أسيا لتحقق معجزتها الاقتصادية الخاصة **(المجذوب، ٢٠٠٠)**. ومع معاناة ألمانيا التقسيم، فقد استطاعت أن تظهر كقوة اقتصادية فاقت الأوربيين، فوحدت الشطرين "ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية"، وسعت لتوحيد المجموعة الأوربية وانجاح اتفاقية الاتحاد

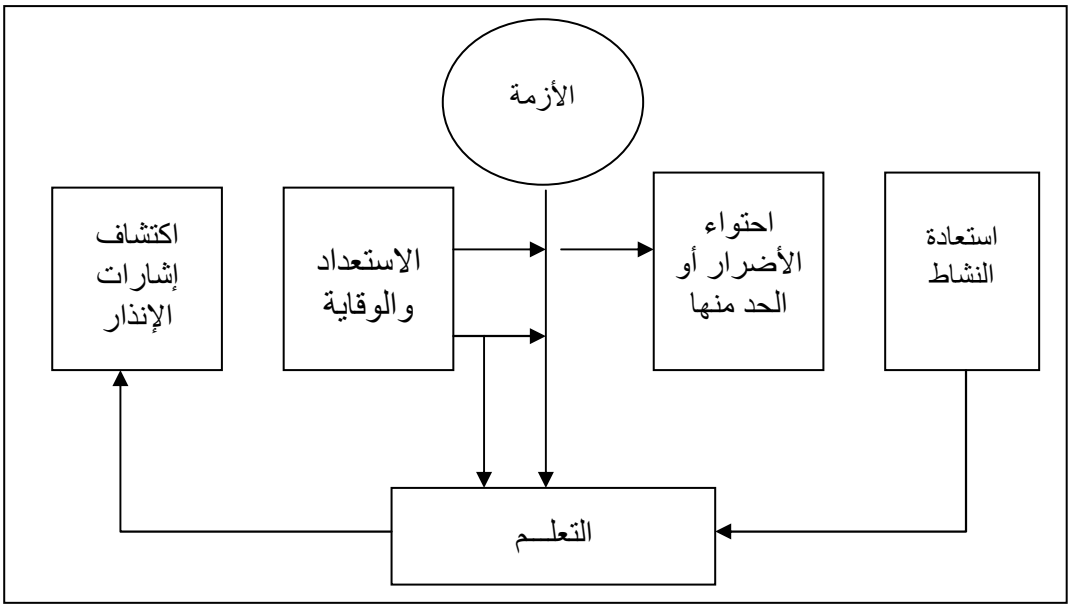

شكل رقم (٢): مراحل إدارة الأزمة

المصدر:- الحملاوي. محمد رشاد، إدارة الأزمات، تجارب محلية وعالمية، مطبعة عين شمس، 1995مصر، ص.

الأوروبى، وأعادت صياغة العلاقة مع حليفتها الولايات المتحدة على أسس تمنح أوربا قدراً أكبر من الاستقلالية والقدرة على التأثير وإن كانت علاقة التحالف المطلق مع الولايات المتحدة الأمريكية في أحيان كثيرة على حساب المصالح والأهداف الاقتصادية الأوربية.

رابعاً: موقع الأزمة في النظرية الاقتصادية:

انطلقت نظريات وآراء الاقتصاديين من أن الأساس في الاقتصاد هو التوازن والاستقرار، وأن الاستثناء هو الأزمات، لكن الواقع العملي يتعارض مع ذلك، حيث لم تعد هناك دولة في العالم اقتصادها مستقر تماماً، حتى أصبحت القاعدة هي الأزمات وصار الاستثناء هو الاستقرار، فالنمو في الاقتصاد الرأسمالي يتضمن تناقضاً بين الاستقرار وتحقيق التطور الاقتصادي، فإذا كان هذا التناقض أمراً لا يمكن تجنبه، فعدم الاستقرار أمراً لا بد منه وقد ترسخ ذلك في أفكار النظريات الاقتصادية التي فسرت الأزمات تبعاً للعوامل والأسباب المؤدية لكل منها، كأن تكون تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، أو إفراط في الإنتاج، أو عدم كفاية الطلب...الخ في الاقتصاد العيني أو الحقيقي، قد تكون الأزمة ناجمة عن تقلبات عرض النقد، أو تقلبات سعر الصرف، أو السلوكيات غيرالرشيدة للوحدات الاقتصادية، في الاقتصاد المالي، فجاءت الأزمات المعاصرة لتكشف بوضوح حقيقة أنها أزمات "مالية" أكثر منها أزمات "اقتصادية" بدأت جذورها مع بدأ انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني أو الحقيقي، لتؤدي إلى انهيار مالي شامل يهدد بإغراق الاقتصاد بأكمله، ومن هذا المنطلق، وبغية اكتساب تحليلنا للأزمة "المالية" الدقة والوضوح، يجب أن نميز بين ما يطلق عليه "الاقتصاد العيني أو الحقيقي" وبين "الاقتصاد المالي كما يعد الفكر التنظيري من أهم الرؤى التي يجب الاعتماد عليها عند تفسير الظواهر العلمية، أو غيرها عبر الفكر الإنساني، وانطلاقا من ذلك، فإن الدراسة الحالية تتناول بعضاً من النظريات المفسرة للأزمة الاقتصادية، وذلك كما يلى:

نظرية الدورة الاقتصادية

تنسب هذه النظرية إلى مؤسسها **C. Juglar** في عام ١٨٦٢، وتتضمن دراسة تكرار العودة الدورية للازمات، ويستند التحليل إلى تعاقب مراحل الدورة الاقتصادية المتمثلة بتغير كمي ينتاب النشاط الاقتصادي الكلي، وهو محصلة لسلسلة التقلبات الدورية المتكررة في مستويات الناتج والدخل والتوظف والاسعار خلال المائة والخمسين سنة الأخيرة **(عمر،١٩٨٩)**، ويكمن جوهر النظرية في تعاقب مراحل الرخاء "الازدهار" **Boom** والكساد والركود **Depression**، حيث تتميز مرحلة الرخاء بزيادة كبيرة في الاستخدام والإنتاج وكذلك زيادة في النفقات الاستهلاكية، والاستثمارية، وزيادة في الأئتمانات التي تمنحها البنوك للمنتجين والتجار، وكذلك زيادة معدلات الأجور التي تعقبها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وهي نهاية مرحلة الانتعاش، حيث يكون الاقتصاد في أوج عظمته وعند أعلى نقطة في قمة المنحني، وفي هذه المرحلة تبدأ الاسعار بالارتفاع محدثة حالة من التضخم النقدي الذي يقود إلى الأزمة التي هي عامل أصغرمدة غير أساسية في الدورة الاقتصادية، فترة تغير الظروف بين

الانتعاش والكساد بانتظار النهوض مجدداً **(أرنولد، ١٩٩٢)** فينتقل الاقتصاد بفعل الأزمة إلى مرحلة الانكماش **Recession**،

والشكل (٣) يوضح مراحل الدورة الاقتصادية منطلقة من الأزمة إلى الكساد "الركود"، إلى الانتعاش فالرخاء "الازدهار" فالأزمة من جديد، إذ يتبع تطور أي مجتمع اطوار نمو وركود ويقال عن لحظات الانقلاب في اتجاه الحركة انها لحظات أزمة، وهكذا فإن الدورة الاقتصادية تشمل كل تلك المراحل معبرة عن طبيعة التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي **(مرسى، ١٩٩٥)**.

١- نظرية الإفراط في الإنتاج:

يحدد **Marx** طبيعة الأزمات الاقتصادية، بأنها افراط إنتاج مطلق للسلع، فمن ملاحظته لنمط الإنتاج الرأسمالي في القرن التاسع عشر في المملكة المتحدة، برزت حقيقة واضحة هي الزيادة السريعة لقدرات الإنتاج، والذي يعزى لفائض القيمة الذي يستحوذ عليه الرأسماليون من العمال وتحويله إلى ربح، ويرجع هذه النزعة لتمتع الرأسماليون بحب الافراط في الإنتاج وهذا هو جوهر الأزمة **(الخفاجي**، ٢٠٠١)، فعدم استقرار النظام الرأسمالي يتجسد في الأزمات الاقتصادية التي تمثل الشكل الأكثر ركوداً في التطور الدوري الذي يميز النمو الرأسمالي فهي ازمات فيض إنتاج تحدث بصورة دورية يتجلى فيها عجز الرأسمالية عن ضبط القوى المنتجه المتزايدة **(كاسترو، ١٩٨٤)**.

ويوضح**Marx** كيفية استحواذ الرأسمالي على فائض القيمة من العمال بالانطلاق من تحليله لمفهوم فائض العمل **Labour surplus**، حيث يرى إن وقت العمل الذي يقدمه العامل في اليوم هو أكبر من الوقت اللازم لإنتاج ما يحتاجه لمعيشته وبقائه، فالفرق بين إنتاج الوقتين هو فائض العمل أو العمل المجاني الزائد، ومع تقسيم العمل المتزايد كمتوسط لإنتاج السلع، وهذه العلاقة تفيد في تحديد سعر سلعة اخرى، وبنفس النهج لقوة العمل، فقيمة التبادل تساوي وقت العمل اللازم لمعيشته، لكنها بالنسبة للرأسمالي ذات قيمة استعمال أعلى من خلال صنع السلع من قبل الأخير وهنا يتجسد فائض القيمة من خلال الفرق بين قيمة استعمال قوة العمل من قبل الرأسمالي وبين قيمته المتبادلة، أي الفرق بين قيمة العمل المنجز وقيمة العمل اللازم، وهنا يستولي الرأسمالي على فائض القيمة ويستغل جهد العامل، على الرغم من ان هنالك فرقاً بين القيمة التي تملكها قوة العمل والقيمة التي يمكن انجازها، وهذا الفرق هو ما يرغب الرأسمالي به عندما يشتري قوة العمل **(أرنولد، ١٩٩٢)**.

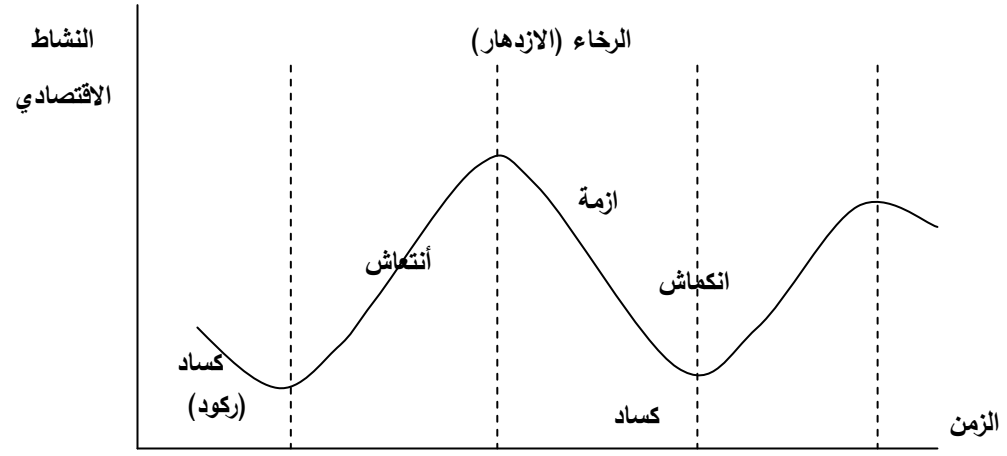

شكل (٣): مراحل الدورة الاقتصادية

المصدر: صقر، احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣، ص٤٥٤.

١- نظرية الافراط في عرض رؤوس الأموال:

ينطلق **Hayek** في تحليله للأزمات المالية الاقتصادية من حالة الاستخدام الكامل، وهي حالة يكون فيها الاقتصاد في قمة القدرة الاقتصادية، وفي ظل هذا الافتراض فلا مجال لوجود زيادة في حجم الإنتاج في الأجل القصير، باعتباره أحد العناصر الحقيقيه المتغيرة في الأجل الطويل فقط، وفي هذا الأجل وعبر الاستعانة بتقنيات إنتاج أكثر رأسمالية يتم تطوير الإنتاج، والمشكلة عندئذ هي تمويل الاستثمارات الإضافية، وهنالك سبيلان للتمويل **(الخفاجي):** استخدام ادخار الوحدات الاقتصادية، المتأتي من امتناعها عن الاستهلاك الحاضر، فينخفض الطلب على (سلع الاستهلاك، ولكون الادخار مستثمراً بشكل تلقائي سوف يزداد الطلب على السلع الوسيطة الذي يعد سبباً لارتفاع اسعارها لتصبح أكثر ربحاً، فتتطور بذلك بنية الإنتاج بالاستناد إلى التفاوت بين الاسعار النسبية الذي يستمر مادام الإنتاج في طور التطوير، ثم يخفف في اطوار الإنتاج النهائية وذلك بسبب انتقال رؤوس الاموال المخصصة لإنتاج سلع الاستهلاك نحو إنتاج السلع الوسيطة فيزداد عرضها وينخفض سعرها وتبدأ فكرة تطوير بنية جديدة للإنتاج (**Barber,1967**).

في حالة عدم كفاية المدخرات أو جمودها، تلجأ المشاريع للاقتراض من الجهاز المصرفي، بافتراض أن هناك حافزاً للاقتراض كانخفاض اسعار الفائدة وكون عائد الاستثمار المتوقع مربحاً، وهنا سيترجم

عرض الائتمان المصرفي الملازم لتدني اسعار الفائدة بالطلب على الاموال المقترضة، وسيزداد الطلب على السلع الوسيطة، في حين يبقى الطلب على سلع الاستهلاك ثابتاً، فترتفع اسعار السلع الوسيطة ويزداد إنتاجها وتتطور بنية الإنتاج، وهذه البنية هي حسب رأي **Hayek** بنية مختلة التوازن لعدم توافق رغبات عناصر السوق، وبسبب النقود الاضافية التي وضعت تحت تصرف الوحدات الاقتصادية سترتفع معدلات التضخم مما يجعل الادخار اجبارياً على المستهلكين، وبذلك تنطلق اذرع الأزمة المتمثلة بالإفراط في رؤوس الاموال، فتجد المصارف نفسها ملزمة بأن تضع حداً لهذا التوسع في التسليف وفي النقود، فتقرر السلطات النقدية سياسة لمحاربة التضخم، فترتفع معدلات الفائدة ويركد الطلب على السلع الوسيطة بسبب التمويل غير المجزي في حين أن الطلب على سلع الاستهلاك يبدأ في التزايد مع الجهد المستثمر من قبل الاسر في سبيل الغاء التقنيين، فتنعكس الفروقات في الاسعار النسبية، حيث ترتفع اسعار السلع، عندئذ يفضل المنظمون صنع سلع الاستهلاك الاكثر ربحاً لهم، فيتركون الاطوار السابقة التي قد ظهرت في الانتعاش وذلك بمقدار ما يكون ارتفاع معدلات الفائدة ملموساً، فتنكمش بنية الإنتاج، وهذا الانكماش يأخذ شكل أزمة **(أرنولد).**

ويورد **Hayek** في تحليله للأزمة افتراضين هما:

أ- الاستخدام الكامل للموارد .

ب- ارتفاع معدلات الفائدة المميزة للحاجز النقدي.

٢ - نظرية عدم كفاية الطلب

يؤكد كينز **Keynes** في تحليله الاقتصادي للأزمات على دور المنظمين في الوصول إلى الاستخدام الكامل، عندما يقل تفاؤلهم نتيجة لهبوط في

البورصة والذي يترجم إلى هبوط مفاجئ في الكفاية الحدية لرأس المال **The Marginal Efficiency of capital** التي تعبر عن معدل الربح، هو الذي يفسر الأزمة لان انخفاضه يؤدي إلى انخفاض الميل الحدي للاستثمار وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي الذي يعد سبباً للأزمات **(الخفاجي)**.

ويشيد **Keynes** بدور المنظمين في تحديد مستوى الاستخدام الكلي من خلال مقارنتهم بين الإيرادات التي يتوقعونها وبين التكاليف المرتقبة للإنتاج التي تتزايد مع نفقات الوحدات الاقتصادية ولاسيما الأجور، وبذلك تتحدد دالة الطلب الكلي **(D)** مع مستوى الاستخدام **(N)** في المدى القصير على النحو التالي (**Rowan, 1970**):

$$D= f (N) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ويفترض **Keynes** أن تكاليف الإنتاج المرتقبة "الأجور"، والتي يرمز لها **(Z)** هي كذلك دالة لمستوى الاستخدام:

$$Z= f (N) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وطالما أن الطلب الكلي هو العرض الكلي، فإن المنظمين متفائلون بشأن أرباحهم إذ تتجاوز إيراداتهم المتوقعة تلك التي يطلبونها وهذا يحفزهم نحو التوسع في أعمالهم، وعلى العكس، إذ إن انخفاض الطلب وتدني الإيرادات يحول دون التوسع في الاستخدام، أما التوازن فيحدث عندما:

$$D = Z \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث يتطابق الطلب الفعلي مع مستوى الاستخدام، وحجم الاستخدام هو محدد بنقطة التقاطع لمنحني الطلب الكلي ومنحني العرض الكلي، ويمكن أن يكون مستوى الاستخدام المعروض من المنظمين هو مستوى التوازن أي أن يبقى ثابتاً من مدة لأخرى وبعكس ذلك إذا رأى منظم أن مخزوناته تزداد، فهو يتوقع الأقل في إنتاجه والاستخدامات المقابلة، ويبقى هذا الاحتمال قائماً إذا لم يطرأ حادث اقتصادي أو سياسي يعدل الحكم على سير الظروف الاقتصادية، ويظهر هذا

التحليل الكنزي مميزتين أساسيتين هما **(أحمد ٢٠٠٠ وزكى ١٩٩٩)**.

١- دور ثانوي للسوق والأسعار النسبية:

فلا توجد اسواق للسلع والعمل، فمستوى الاستخدام بوجه خاص لا ينتج عن تفاوض بين الاجزاء والمنظمين، حيث يتحدد مباشرة من قبل المنظمين، والسوق الوحيد ذو الأهمية الكبرى هو سعر الفائدة

(٢) دور أساسي بالنسبة للمنظمين:

يلعب المنظمون دوراً رئيساً حسب رأي **Keynes** من خلال انفاقهم المتأتي من قروضهم، وبذلك فهم يحددون الدورة الاقتصادية فهم اسياد المتغير الجوهري "الاستثمار"، الذي عند غيابه يعاني الاقتصاد من أزمة، فالإنفاق الاضافي الموزع على العمال لا يعود بأكمله بشكل طلب استهلاكي معادل نظراً لإمكانية ادخاره ولاستكمال دورة الدخل، فيدخل الاستثمار لتحقيق ذلك فالمحدد الاساسي لمستوى الاستخدام التوازني يتمثل بحجم الاستثمار الجاري.

خامساً: النظريات والتيارات النقدية المفسرة للأزمة في الاقتصاد المالي:

بذل الاقتصاديون جهوداً مستمرة لتفسير وتعديل أفكار **Keynes** منذ أن ظهرت إلى حيز الوجود، وما زالت هذه الافكار تمثل اساس النظرية التي يحاول بها الاقتصاديون المحدثون تفسير الكيفية التي يتحدد بها الإنتاج والاستخدام، فكان الاعتقاد السائد حتى أزمة

حيث يمثل **(M)** كمية النقود في الاقتصاد و**(E)** هي التي تحدد الطلب على النقود لأغراض المعاملات كنسبة من الدخل القومي **(Q)** أي تغير في كمية النقود، وقد انتقد **Keynes** هذا التحليل فيما بعد بسبب ان الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى الاستخدام الكامل وأن الطلب على النقود ليس لأغراض المعاملات فقط كما قال مارشال بل قد تطلب لأغراض السيولة والمضاربة، فالكنزيون لم يهملوا استخدام السياسة النقدية بشكل كامل، وإنما اعتقدوا إنها يجب أن تلعب دوراً ثانوياً، وبالمقابل اكدوا على أهمية السياسة المالية في انتشال الاقتصاد من الأزمة.

١- نظرية التقلبات في عرض النقد

لقد عزى النقوديون أسباب التقلبات الاقتصادية إلى تقلبات عرض النقد من خلال تحليلهم لأزمة الكساد الكبير، إذ يرى النقوديون أن النقصان في عرض النقد كان بمثابة الفتيل الذي أشعل الأزمة، فقد انكمش عرض النقد خلال مدة الأزمة، فحدثت موجة كبيرة من تدفقات رؤوس الاموال الدولية الناجمة عن احجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت

إن زيادة عرض النقد "من وجه نظر النقوديين" تؤدي إلى العبث بالتوازن الكلي فلا تكون هنالك فرصة الكساد "١٩٢٩-١٩٣٢"، أن الناتج القومي يتجه تلقائياً إلى مستوى الاستخدام الكامل، وكانت الآراء السائدة، إنه يمكن تفسير مستوى الاسعار باستخدام النظرية الكمية للنقود، والتي افترضت أن المستوى العام للأسعار **(P)** يتناسب طردياً مع كمية النقود المعروضة **(M)** حسب معادلة **Fisher** حيث إن **(عبد الوهاب الأمين، وزكريا عبد الحميد)**:

$$MV= PQ \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

ذلك كان الاعتقاد السائد بأن الناتج القومي الحقيقي **(Q)**، وسرعة تداول النقود **(V)** ثابتة في الأجل القصير والمتوسط، إلا أن أزمة الكساد الكبير جعلت من هذه الافكار غير كافية بالنسبة إلى كثير من الاقتصاديين في تفسير الأزمة، فلم يكن الناتج القومي الحقيقي يتجه تلقائياً نحو التوظف الكامل، كما بدأ أن للنظرية الكمية للنقود تأثيراً ضئيلاً على الاقتصاد فأعاد "مارشال" وآخرون في مدرسته صياغة معادلة **Fisher** فيما عرف بمعادلة كمبردج، ليؤكد أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، أما الفروض الاساسية التي استخدمها مارشال لصحة نظريته فهي ثبات الناتج الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل جانب العرض، وثبات النسبة التي تطلب بها النقود لغرض المعاملات عند أي مستوى من مستويات الدخل النقدي، وتكون معادلة كمبردج على النحو التالي:

$$M = Q.E \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

اسواقها الوطنية عن استيعابها، فاتجهت إلى الخارج بحثاً عن فرص استثمار - أفضل ومعدلات عائد أعلى وللدلالة على حجم هذه الفوائض التي تنساب إلى الاسواق المختلفة قامت المؤسسات المالية غير المصرفية في مجموعة السبع الرئيسة في عام ١٩٩٥ بإدارة اصول مالية تزيد قيمتها على ٢٠ تريليون دولار وهو ما يمثل ١١٠% من الأصول التي يملكها الجهاز المصرفي في هذه الدول، كما إنه يزيد على نصف قيمة الاسهم والسندات المتداولة فيها **(الخطيب)**، وعلى الرغم من أن ظاهرة الاستثمار خارج الحدود الوطنية هي ظاهرة قديمة قدم النظام الرأسمالي، وأن الاستثمار المالي في الاسواق الخارجية كان قد بدأ في المراحل الأولى لتطور النظام الرأسمالي، فإن الجديد هو تعاظم حجم هذه الاستثمارات بمعدلات خيالية، وتنوع الادوات المالية المتجسدة فيها، وارتباط الاسواق المالية في مختلف دول العالم، والاستقلالية النسبية التي تتحرك بها الاموال بعيداً عن حركة التجارة الدولية **(الامم المتحدة، التجارة العالمية وعلاقتها بالديون الخارجية والتمويل)**.

للاستقرار أو للتوازن مرة اخرى إلا بعد فترة زمنية معينة **(يسرى)**، على اساس أن حجم النقود هو دالة

للرواج والكساد الاقتصادي، فهو يزداد في حالة الرواج وينخفض في حالة الكساد، وتتلخص نظريته أن دخول البنك المركزي كبائع ومشتري للسندات في السوق النقدية في مواجهة الانكماش أو التضخم سيؤدي إلى تغير وتعديل المحافظ الاستثمارية لصناديق ومؤسسات الاستثمار الدولية وتضخيم اسعار الاصول المالية، وبهذا فإنه يؤكد على دور النقود وما يحدثه من احلالات استثمارية على مستوى الاقليم، أو الاقتصاد، أو القطاع.

وهنا يؤكد **Fridman** أن الزيادة في كمية النقود بفعل رؤوس الأموال المتدفقة لها أثر كبير على المتغيرات الاقتصادية الإسمية، بسبب نشاط هذه الصناديق المرتكزة على أنشطة استثمارية قصيرة الأجل، كما يؤكد أن التأثير الإيجابي/السلبي لكمية النقود "توسع/ أو انكماش" المتأتي من تدفق رؤوس الاموال الأجنبية يكون أولاً على الاصول المالية "الأسهم والسندات"، ومن ثم على الموجودات العينية "العقارات والأراضي"، والمتغيرات الاقتصادية الحقيقية ثانياً، كما أثبت النقوديون عملياً أن ازمات التضخم في أواخر العقد السادس ومنتصف العقد السابع كانت تعزى إلى زيادة عرض النقود **(Groden 1985 and Friedman, 1969).**

٢- نظرية التيارات النقدية الحديثة المفسرة لأزمات سعر الصرف:

تشمل الأزمات المالية نوعين من الأزمات هما أزمة سعر الصرف، والأزمات المصرفية، وتعرف الأولى بأنها فقدان قدر كبير من الاحتياطيات الدولية، أو عندما تتغير قيمة عملة الدولة بالتخفيض، أما أزمات البنوك أو الأزمات المصرفية فيتم تعريفها بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة اعسار مالي بحيث يتطلب تدخلاً من البنك المركزي لضخ اموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة الجهاز المصرفي **(الطوخى)**، فالدولة تكون فيها أزمة مصرفية حينما تكون الالتزامات الموجودة في المؤسسات المالية والتي تكون الجزء الاكبر من النظام المصرفي تفوق قيمة الاصول المقابلة لها لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كافي لتغطية نفقاته، وتنقسم الأزمة المصرفية إلى اعسار وأزمة سيولة **Insolvency and illiquidity** أما النظام المالي المتين فهو ذلك النظام الذي تكون فيه معظم البنوك في حالة يسار مالي ويتوقع استمرار هذه الحالة لمدة طويلة إن أزمات سعر الصرف التي حدثت في بعض دول آسيا

وروسيا والبرازيل وغيرها من الدول، أدت إلى ولادة ادب نظري يدرس اهمية اختيار نظام صرف ملائم لكل من الدول المتقدمة والنامية، بالرغم من إنه لا يوجد نظام صرف واحد يلاءم كل الدول ولمختلف الظروف، فحال البلد ووضعه الاقتصادي يمليان عليه تبني نظام الصرف الذي يلبي احتياجاته ولهذا نجد بعض الدول اختارت نظاماً مرناً أو عائماً للصرف، ودول اخرى اختارت نظاماً ثابتاً للصرف، وهذه الاختيارات كانت تهدف إلى مواجهة الجاهزية الحركية الشديدة والمتزايدة لرؤوس الاموال **(مركز البحوث والدراسات، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ٢٠١٢).**

ملخص البحث:

ومن أهم نتائج الدراسة محاولة صياغة مفهوم عام للأزمة الاقتصادية وطبيعتها تجنباً لحدوث تداخل بين مفهوم الأزمة ومفاهيم أخري، كما تحاول الدراسة الاستفادة من تجارب سابقة في إدارة الأزمة وأساليب مواجهتها، هذا وقد استعرضت الدراسة موقع الأزمة في النظرية الاقتصادية ومن أهم النظريات: نظرية الدورة الاقتصادية، نظرية الإفراط في الإنتاج، نظرية الإفراط في عرض رؤوس الأموال، نظرية عدم كفاية الطلب، كما أوضحت نتائج الدراسة النظريات والتيارات النقدية المفسرة للأزمة الاقتصادية من خلال نظريتي التقلبات في عرض النقد، والتيارات النقدية الحديثة المفسرة لأزمات سعر الصرف.

المراجع

١- المراجع العربية:

أحمد، عبد الرحمن يسري. (٢٠٠٠) قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، (٢٠٠٣). تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والانتاجية في منطقة الاسكوا، عدد١، نيويورك.

البعلبكي، منير. (١٩٧٦) المورد، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٧٦.

الجاسم الذهبي، ايجاد الحلول الناجحة في مواجهة الازمات، الموقع على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت): http://wwwalsabaah.com/paper

الجبالي،عبد الفتاح. (٢٠٠٤) الركود والنمو مشكلات في الاقتصاد المصري المعاصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

الحملاوي، محمد رشاد. (١٩٩٥)إدارة الازمات–تجارب محلية وعالمية، مكتبة عين شمس، مصر.

الخضيرى، أحمد. (١٩٩٥). ادارة الازمات، مكتبة مدبولي، مصر.

الخفاجي، سمير. (٢٠٠١) تحليل تطور الازمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة.

الطوخى، عبد النبي اسماعيل. التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، بحث منشور على شبكة الانترنت (الموقع:

www.kantakji.com/figh/files/mange

العكيلي،محمد طاقة، طارق. (١٩٩١) البيروستريكا والبعد الاقتصادي والاجتماعي لأزمة النظام الشيوعي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، عدد ١٣، الجامعة المستنصرية بغداد.

العنزى، عبد الرحمن خلف. (٢٠٠٤) إدارة الازمات، مركز التمييز للإرشادات والبحوث والتدريب، الكويت.

المجذوب، أسامة. (٢٠٠٠). العولمة والاقليمية- مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

الموقع على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

حجازي، السيد عبد المنعم. (٢٠١٢). إدارة الأزمة السياسية في مصر بالتطبيق على ثورة ٢٥ يناير، المؤتمر الدولي الرابع، "الاستثمار الاجتماعي-الاقتصادي العربي في ظل مناخ الحرية والعدالة، المعهد العالي للعلوم الإدارية، مصر، ٣-٤ إبريل، ٢٠١٢"، ص ٢٦١-٢٩٠.

حسن، صالح ياسر. (٢٠٠٦) العلاقات الاقتصادية الدولية – الابستمولوجيا، الانطولوجيا، الاكسيولوجيا، ط١، دار الرواد المزدهرة، بغداد، العراق.

زكى، رمزي. (١٩٩٩) العولمة المالية الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي والدولي رؤية من البلاد النامية، دار المستقبل، مصر.

زهانج شانجتاى، (٢٠٠٨) التحديات الاستراتيجية للصين"، ترجمة: محمد ياسر منصور، مراجعة: ليلى بدر، مجلة الثقافة العالمية، عدد١٥١، ٢٠٠٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.: عبد الامير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

سلامه، محمد تركي. الاصلاح السياسي دراسة نظرية، المجلة الثقافية، جامعة الاردن، الموقع على الشبكة الدولية (الانترنت):www.Ju.edu.jo/publicution cultural% magazine/Rform.htm

شومان، محمد .(٢٠٠١).الازمات انواعها، الموقع على الشبكة الدولية للأنترنت:

www.suhuf.net.sa/2001 jaz/4/ari.htm

عمر، حسين. (١٩٨٩) مبادئ المعرفة الاقتصادية، ط١، دار السلاسل، الكويت.

كاسترو، فيديل. (١٩٨٤) ازمة العالم الاقتصادية والاجتماعية، دار المستقبل العربي للنشر، القاهرة، مصر.

كنعان، طاهر حمدي. (١٩٩٨) تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الدول العربية، وقائع الندوة المنعقدة في أبوظبي، للمدة المنعقدة من ١٧-١٨ أذار.

كولم، هندرسن. (١٩٩١) سقوط اسيا، ترجمة: فريق بيت الافكار الدولية، مؤسسة المؤتمن للتوزيع، الرياض، السعودية

مالك بن أنس: الموطأ، كتاب البيوع. **محسن.**

محمد، فاضل زكي. (١٩٨٧) الشؤون الدولية من التوترات إلى الازمات، مجلة الدراسات الدبلوماسية، عدد٤، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض.

مرسى، فؤاد. (١٩٩٥) الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة دار المعرفة، الكويت.

مركز البحوث والدراسات، (٢٠١٢) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: التقرير الاقتصادي-الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية، عدد ١٩، ٢٠١١، يناير.

منظور، جمال الدين. (١٩٧٣)، لسان العرب، مجلد١٢، دار صادر، بيروت، لبنان.

نولد، دانييلأر. (١٩٩٢) تحليل الازمات الاقتصادية للامس واليوم، ترجمة جلال، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٧١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

٢ ـ المراجع الأجنبية

Barber, W. J. (1967). History of Economic Thought, penguin Book Co. London.

Friedman, Milton. (1969). The optimum Quantity of miney and the other Essays", Aldine publishing Co. chicago.

Gordon, R.J. (1985). Milton Friedmans Monetary framework Adebate with

.

His critics, the university of Chicago press, U, S, A.

Larusse, Grand Encyclopedlaus, Tomez, Parsilibri, (1961):

http://www.tcmb.gov.tr/odemedenge/kredi/short5.pdf>

Rowan, D. C. (1970). output flatrion and Growth, Macmillan Co., London

المحكمون:

١.**أ.د/ رجـــب محمـد حفنـــى** أستاذ بقسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية بالعريش، جامعة قناة السويس.

٢.**أ.د.م/ رياض إسماعيل رياض** أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة قناة السويس.